15 ألف مغربي ينضمون إلى قائمة المهاجرين الشرعيين في إيطاليا هذا الشهر

■ أخبار اليوم ■

انتهت قبل أيام عملية تسوية الوضعية القانونية للعمال الأجانب المقيمين بصفة غير قانونية في إيطاليا، وهي العملية التي انطلقت بتاريخ 15 شتنبر الماضي واستمرت شهرا كاملا، لتلقي الطلبات، بعد صدور مرسوم قانون أصدرته حكومة ماريو مونتي في نهاية يوليوز 2012 بشأن مكافحة العمل غير القانوني بالبلاد. وحسب أرقام المعهد الوطني للإحصاء في إيطاليا، تمت تسوية الوضعية القانونية لأكثر من 15 ألف عامل مغربي مقيم بصفة غير قانونية بإيطاليا من أصل أكثر من 129 ألف عامل أجنبي غير شرعي، تقدموا بطلباتهم داخل الأجل القانوني. ويأتي العمال المغاربة الذين تمت تسوية وضعيتهم القانونية برسم هاته العملية، في الرتبة الثانية بعد البنغاليين وقبل الأوكرانيين، فيما جاء العمال المصريون في الرتبة السادسة بأكثر من 10 آلاف عامل تمت تسوية وضعيته القانونية.

مقارنة مع آخر عملية لتسوية وضعية المهاجرين السريين لسنة 2009، كانت حصيلة المغاربة من عملية 2012 أقل، إذ بلغ عدد طلبات العمال المهاجرين غير الشرعيين الذين تمت قبول تسوية وضعيتهم القانونية في سنة 2009، أكثر من 46 ألف طلب، بنسبة تصل إلى 12 في المائة من مجموع الطلبات المقدمة والتي تجاوزت 500 ألف طلب. وكانت الحكومة الإيطالية قد صادقت في 6 يوليوز الماضي على مرسوم قانون، يطبق مذكرة توجيهية سبق للمفوضية الأوروبية أن أصدرتها سنة 2009، ويفرض هذا المرسوم عقوبات قاسية في حق أرباب العمل الذين يشغلون أزيد من أربعة عمال أجانب في وضعية غير قانونية وقاصرين تقل أعمارهم عن 16 عاما. كما يفرض هذا النص الصادر بالجريدة الرسمية الإيطالية في نهاية شهر يوليوز الماضي كذلك، عقوبات إدارية قد تصل إلى 150 ألف أورو، إضافة إلى فرض غرامة تتناسب مع الكلفة المتوسطة لترحيل كل مهاجر أجنبي يشتغل بصفة غير قانونية في إيطاليا.

ويتجاوز عدد العمال المغاربة الذين يشتغلون في وضعية غير قانونية في إيطاليا، حسب المعهد الوطني والإحصاء ومنظمة «إيسمو» الحقوقية وغير الحكومية 90 ألف عامل مغربي، مقابل 506 ألف مهاجر مغربي في وضعية قانونية، حسب آخر أرقام المعهد الوطني للإحصاء لشهر يوليوز الماضي. ويتصدر المغاربة، قائمة الأجانب من خارج بلدان الاتحاد الأوروبي المقيمين في وضعية قانونية في شبه الجزيرة الإيطالية.